التجربة الحزبية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

"دراســـة تحليليـــة"

إعـــداد

د/ مروة محمد عبد المنعم بكر

مدرس العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

مقدمة

تُعد الأحزاب السياسية واحدة من أهم أشكال التنظيمات السياسية الرسمية، ودعامة أساسية تُفضي فاعلية دورها إلى مأسسة نظام ديمقراطي سليم، إذ إنها إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم، وثمة وظائف عدة تؤديها الأحزاب أهمها المشاركة والتنشئة السياسية والتجنيد السياسي. ويعبر الحزب كتنظيم سياسي في جوهره عن جماعة من الأفراد يؤمنون بأفكار معينة يسعون حثيثا لأجل تحقيقها من خلال الوصول إلى السلطة السياسية، أو على الأقل التأثير في صنع السياسات العامة للدولة، أي أنّ هكذا جماعة تؤمن بوحدة الهدف والمصير المشترك.

لقد شهدت مصر ثورتين كبيرتين خلال عامين ونصف العام غيرتا بشكل واضح الحياة السياسية بوجه عام والحياة الحزبية بشكل خاص، وبصفة عامة فإن تكون الأحزاب السياسية غالباً نتاجاً للظروف الاجتماعية التى تسود المجتمع الذى تظهر فيه هذه الأحزاب، وعلى ذلك فان أهمية الأحزاب السياسية كإحدى التنظيمات السياسية تظهر فى الأزمات والمشكلات التى تمر بها الشعوب والتى تؤثر فى حاضرها ومستقبلها مثل حالات القضايا القومية التى تمس مصالح غالبية المواطنين كالإصلاح الاقتصادى وتداعياته، كما أن فى ظل التحديات العالمية التى تحدث الآن وتقلص عملياً من قدرات الدولة الوطنية ومن سيادتها وظهور قضايا تتخطى بطبيعتها إطار السيادة الوطنية وحدود الدولة. وقد أصبح وجود الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية تعبر عن رأى الشعب وعن آماله وتطلعاته، ضرورة عملية وممارسة فعلية تنوب عن المواطنين والمجتمعات فى صنع القرار وفى ممارسة المعارضة على الأنشطة الحكومية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من أن الأحزاب السياسية تقوم بأدوار هامة في أي نظام ديمقراطي؛ فهي تنظم الصراع الاجتماعي, وتطور وتطرح بدائل السياسات العامة, وتحدد الخيارات التي يفاضل بينها المواطنون في الانتخابات, ومن ثم تلعب دوراً في تعزيز أو الانتقاص من شرعية النظام السياسي ككل، لعل تلك الأدوار هي التي تكسب دراسة النظم الحزبية في الديمقراطيات الجديدة ومنها مصر أهمية كبيرة في التحول الديمقراطي، إلا أن التجربة الحزبية الجديدة في مصر قد شهدت عدة تحديات ومعوقات، لذا من الضرورى الدراسة والبحث في ملامح التجربة الحزبية الراهنة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

أهداف الدراسة

تسعي هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

١) التعرف علي الخريطة الحزبية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتغيرات التى طرأت عليها عقب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣.

٢) محاولة الوصول إلى تحديد الواقع الفعلي للأحزاب ومدى ارتباطه بالقضايا والمشكلات التى تعترض المجتمع وتهدد الصالح العام، وذلك من خلال التحليل التاريخى لدور الأحزاب خاصة خلال الفترة ما بعد ثورة يناير.

٣) الكشف عن الدور الحقيقى للأحزاب السياسية فى المجتمع بعد الثورة.

٤) التعرف علي دور الأحزاب فى التحول الديمقراطي فى مصر.

في ضوء ذلك تناول هذه الدراسة المحاور التالية:

- تحليل ملامح خريطة الأحزاب السياسية ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- دور الأحزاب السياسية في دعم التطور الديمقراطي ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ في مصر.
- تقديم رؤية مستقبلية لدور الأحزاب السياسية في مصر وسبل مواجهة الأزمات والتحديات التي تواجه تفعيل وممارسة هذا الدور.

أولا: خريطة الأحزاب السياسية ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

إن هناك ثمة ارتباط سائد بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة يزيد من أهمية موقع وأهمية الأحزاب داخل إطار النظام السياسي، وتمثل حرية تكوين وتنظيم الأحزاب مظهراً أساسياً من مظاهر الديمقراطية ومعياراً للتفرقة بين الأنظمة السياسية المختلفة، حيث إنها أصبحت سمة النظم الديمقراطية لدرجة أن أغلب الدول تقرها فى دساتيرها، كما تختلف النظم السياسية فيما بينها بشأن وجود الأحزاب وفاعليتها بين الكثرة والقلة، وبين التنافس وعدم التنافس، وبين الفاعلية من عدمها(١).

تعتبر الأحزاب السياسية أحد التنظيمات السياسية التى يحدد دورها ووجودها النظام السائد، كما تعد أيضاً إحدى أنماط المشاركة السياسية التى تعبر عن التوجهات المختلفة لفئات الشعب، فالأحزاب هى همزة الوصل بين الحاكم والمواطنين، وهى الإطار الذى يمارس الشعب فيه دوره السياسى، حيث إن الدور الأساسى للحزب يتمثل فى كونه أحد الارتكازات الأساسية المعبرة بشكل سلمى عن المشاركة السياسية للمواطنين بمختلف طبقاته وتنوعاته الثقافية(٢).

إن الحزب السياسى ما هو إلا أداة للتعبير السلمى المنظم تجاه صنع واتخاذ القرار، وتلعب دوراً في إعداد الكوادر والتجنيد السياسى، وكذلك تجميع المصالح والتعبير عنها، ويضاف إلى هذا أن الأحزاب كتنظيمات سياسية طواعية هى المسئولة عن عملية التنشئة السياسية لأبناء المجتمع(٣).

وتمتلك مصر تاريخاً طويلاً من العمل الحزبى، وقد عبرت النظم الحزبية المختلفة التى نظمت الحياة الحزبية فى مصر عن مدى محورية القيادة السياسية وتأثيرها المركزى على شكل النظام الحزبى وأداء الأحزاب السياسية بشكل عام، فمنذ عام ١٨٦٦م والذى شهد إنشاء أول مجلس شورى النواب، وبالرغم من أن هذا الكيان كان كياناً استشارياً، فقد لعب دوراً فى تطور الحياة السياسية من خلال الدفع إلى التفكير فى الحاجة إلى العمل الحزبى(٤).

وعلى مر التاريخ الحديث تكونت العديد من الأحزاب السياسية بالتوجهات الأيديولوجية المختلفة، إلا أنه وبالرغم من هذه التعددية الحزبية لم يبلغ عدد الأحزاب السياسية وقت اندلاع ثورة الـ٢٥ من يناير ٢٠١١ سوى ٢٤ حزباً (وذلك بعد موافقة لجنة شئون الأحزاب على تأسيس حزب الجبهة الديمقراطية).

ولكن كل هذا تبدل بعد الثورة حيث شهدت مصر حالة من السيولة السياسية، والتى من تبعاتها أن تأثرت الحياة الحزبية فى مصر بالكثير من التغيرات السياسية الحزبية خاصة بعد تعطيل العمل بدستور ١٩٧١م والقانون رقم ٤٠ لسنه ١٩٧٧م الخاص بالأحزاب السياسية(٥).

فقد انتقلت ثورة يناير بالحياة السياسية فى مصر من حالة الانسداد، التى عاشتها مصر طيلة العقود التى سبقتها، إلى حالة من المشاركة السياسية أمام الكثير من المواطنين، وإمكانية أن تدخل مصر مرحلة التحول الديمقراطى، التى تنتقل بموجبها من النظام السلطوى اللاديمقراطى إلى النظام التعددى الديمقراطى القائم على المشاركة، والمنافسة الديمقراطية، والتداول السلمى للسلطة، عبر الانتخابات الحرة النزيهة.

فى ضوء ذلك تعد عملية تأسيس الأحزاب السياسية التى تعبر عن المرحلة الجديدة ما بعد ثورة يناير، من أهم سمات هذه المرحلة، وعادة تعرف المجتمعات بعد الثورات ظاهرة ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية، فقد أدت عدة عوامل إلى بزوغ هذه الظاهرة بمصر(٦)، مما أدى لتغير شكل الحياة السياسية بوجه عام والحياة الحزبية بشكل خاص، وفى محاولة لإعادة ترسيم الخريطة الحزبية فى مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، فسوف تحاول الدراسة تقديم رؤية حول الخريطة الحزبية فى مصر ما بين أحزاب إسلامية وليبرالية ويسارية (٧).

ترجع بدايات التجربة الحزبية بمصر إلى مطلع القرن العشرين، عندما تمخضّت الحركة الوطنية المصرية، في مواجهة الاحتلال البريطاني عن نشأة الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل. إلا أن الميلاد الحقيقي للأحزاب، جاء بعد قيام ثورة ١٩١٩ والتي أفرزت قيادة ثورية، تبلورت تنظيمياً فيما بعد، عبر ظهور حزب الوفد بزعامة سعد زغلول، المُعبر عن القوي الثورية، التي حملت لواء تحقيق مطالب الثورة، وإلى جواره جاءت أحزاب أخرى.

عرفت الحياة السياسية المصرية ثقافة الانتخابات، وتداول السلطة، بالرغم من تدخلات القصر والاحتلال التي أفسدت التجربة. وتسبّب فشل التجربة الحزبية في تقديم حل للقضية الوطنية، وإهمالها للقضية الاجتماعية، في قيام ثورة ٢٣ يوليو ٢.

إلا أن نظام ما بعد ٢٣ يوليو ٢ قد انتقص من التجربة الحزبية عبر قرار إلغاء الأحزاب السياسية، في يناير ٣، فى مقابل إنشاء التنظيم السياسي الشمولي الأوحد، والذي تغير اسمه من "هيئة التحرير"، إلى "الاتحاد القومي"، إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي".

في عام ١٩٧٦، جاءت التجربة الحزبية الثانية بقرار سلطوي نخبوي، عبر إنشاء المنابر السياسية، التي تحولت لاحقاً إلى أحزاب سياسية، حيث جاءت التجربة الثانية ليس بهدف ترسيخ مبدأ التعددية، أو التعبير عن توازنات سياسية، فضلاً عن تداول السلطة.

وبصفة عامة يمكن القول أن فترة التغيير السياسى هذه التى أعقبت ثورة يناير تعبر عن تأثير الثورة على العملية السياسية برمتها وخاصة الحياة الحزبية، حيث بدأت الخريطة الحزبية فى مصر تتغير وظهر العديد من الأحزاب الجديدة بجانب ظهور قوى وأحزاب كانت متواجدة بشكل غير رسمى لعدم موافقة لجنة شئون الأحزاب عليها(٨)، وبدون التطرق إلى تفاصيل أكثر من ذلك، فسوف نتناول بإيجاز شديد الخريطة الحزبية بعد الثورة وعوامل تكوينها فى إطار مقارن ما بين الفترة التى أعقبت ثورة يناير وتلك التى تلت التحولات السياسية مع ثورة يونيه ٢٠١٣، وذلك على النحو التالى:

١ - الإطار التشريعى المنظم للعمل الحزبى ما بعد ثورة يناير:

مع إنهاء سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية المصرية بعد قرار المحكمة الإدارية العليا حل الحزب الوطنى الديمقراطى فى ١٦ أبريل ٢٠١١، تزايدت مطالب المشاركة الحزبية أمام بقية الأحزاب القديمة منها والجديدة، حتى ما كان منها ذو مرجعية دينية، وهو ما كان محظوراً وفقاً لدستور ١٩٧١ وما أدخل عليه من تعديلات، وتفكك التيارات السياسية الكبيرة وتفتتها إلى العديد من الأحزاب الجديدة من ليبرالية ويسارية وكذلك الحال بالنسبة لتيار الإسلام السياسى.

ولعل تغير الإطار القانوني الحاكم بعد الثورة، وسهولة تكوين الأحزاب، خاصة بعد أن أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ الذى ألغى بموجبه قانون تنظيم الأحزاب رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧، وبموجبه بات من الممكن لخمسة آلاف شخص من عشر محافظات أن يتقدموا بطلب تأسيس حزب للجنة شؤون الأحزاب التى تغير تكوينها هى أيضاً، حيث غلب عليها الطابع القضائى. فصار تكوين الحزب فى مصر بعد الثورة يتم بمجرد الإخطار، وأصبح بمقدور من ترفض اللجنة قبول أوراق تأسيسه التظلم لدى المحكمة الإدارية العليا التى لها الحق فى قبول أو رفض قرار لجنة الأحزاب. وكلك تغير النظام الانتخابى بإقرار مبدأ الانتخابات وفقاً لنظام المختلط حيث جمعت كلا من انتخابات مجلسى الشعب والشورى فى ٢٠١١/ ٢٠١٢ نظامى القوائم النسبية والفردى، بينما أجريت انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ بنظامى القائمة المغلقة المطلقة والفردى، وقد أدى ذلك إلى سعى الأحزاب للائتلاف فيما بينها لتكوين تكتلات انتخابية بغرض الاستحواذ على أكبر نسبة من مقاعد البرلمان.

لـــهذه الأسباب التشريعية مجتمعة كثرت أعداد الأحزاب فى مصر حتى وصلت إلى ٧٤ حزباً وفقاً لدراسة عن الخريطة الحزبية أصدرتها لجنة شؤون الأحزاب فى سبتمبر ٢٠١١، واستناداً إلى هذه الدراسة فأن عدد الأحزاب التى نشأت قبل ثورة يناير ٢٤ حزباً، فيما تأسست الأحزاب الأخرى بعدها، هكذا يمكن استخلاص أنه خلال مدة وجيزة من بعد ثورة يناير وصدور قانون الأحزاب الجديد، قد تضاعف أضعاف أضعاف عدد الأحزاب الجديدة التى نشأت فى مصر(٩).

وعلى الرغم من وجود بعض العوائق التى تواجه نشأة الأحزاب السياسية من قانون الأحزاب الذى صدر فى ٢٠١١، إلا أنه فى معظمه قد جاء ملبيا لتطلعات الشعب والقوى السياسية فى مستقبل سياسى أفضل، وبمثابة إعاده الحياة السياسية والحزبية إلى العمل، ونقلها من حالة التجمد أو التكلس فى ظل القيود التى كانت تعانى منها لعقود سابقة إلى الحراك والفعالية مرة أخرى.

٢ - من الانحسار إلى الانتشار: الأحزاب السياسية الجديدة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

ازداد عمل النظام السياسي الحاكم قبل الثورة علي تفريغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي, وذلك اعتماداً علي آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية؛ مما أدي إلي تراكم ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري, من مؤشراتها؛ شخصنة السلطة, وغياب التداول السلمي للحكم, وجمود النخبة الحاكمة وتكلسها، ووجود خلل بنيوي في النظام الحزبي التعددي(١٠).

ونجحت ثورة يناير فى إسقاط نظام مبارك، والإطاحة بالحزب الوطني الديمقراطي، ليقف المصريون أمام خريطة سياسية جديدة بعد إعلان الكثير من الأطياف والتيارات السياسية خوضها التجربة الحزبية من خلال تأسيس أحزاب جديدة، وهو ماجعل عدد الأحزاب فى مصر يتخطى المائة حزب سياسى سواء من حصل على ترخيص أو تحت التأسيس، فيزداد العدد وبالتبعية تزداد الصراعات داخل هذه الكيانات(١١).

وهكذا بعد انحسار دور الأحزاب السياسية فى ظل التجربة الحزبية السابقة، نتج عن الثورة إقبال واسع على تأسيس أحزاب جديدة، غير أن هذه الظاهرة متكررة فى البلاد التى شهدت تحولات ديمقراطية نتيجة ثورات أو انتفاضات أو ضغوط شعبية أسقطت نظم مستبدة فى شرق ووسط أوروبا وفى أمريكا اللاتينية. فعندما يسقط نظام غير ديمقراطى، كرد فعل يحدث حراك مجتمعى فى اتجاهات شتى للإقبال على الحياة الحزبية بغض النظر عن القدرات التنظيمية وفاعلية هذه الأحزاب أو جديتها(١٢). لذلك أن معظم الأحزاب المصرية الجديدة وفى ظل حالة سيولة الحياة الحزبية بعد ثورة يناير، إلا أنها هذه الأحزاب تمثل انعكاس لضعف سابقيها.

وجدير بالذكر أنه كما شكلت المشاركة السياسية للشباب قبيل ثورة يناير احدى أهم الدوافع لحراك الاحتجاجى وقيام الثورة، فقد ساهموا فى الدفع إلى تكوين عدد من الأحزاب السياسية، ولكن مشاركاتهم لم تتطور من الاهتمام بالسياسة إلى ممارستها، وسرعان ما تراجعت هذه التجربة.

وتشير الحالة المصرية الراهنة فى الانتخابات والتضييق على المجال العام إلى تداعى وضعف معظم هذه الأحزاب الجديدة خاصة التى تنجح إلى المعارضة السياسية، ويرسخ لذلك غالبا قلة أو انعدام التمويل، وعدم وجود الخبرة فى الممارسة والتغيير في أنماط التحالفات السياسية فتنهار تحالفات قائمة وتنشا أخري جديدة ومتغيرة وبناء تحالفات جديدة، وسعي القوي السياسية إلي تحسين أوضاعها وزيادة نفوذها وتأثيرها، وعدم قدرة الأحزاب على مسايرة تصاعد المطالب الجماهيرية المكبوتة اقتصادياً واجتماعياً- وبالتالى خلق حالة من القطيعة مع الشارع خاصة فى ظل عدم وجود قنوات وآليات تصل من خلالها الأحزاب السياسية إلى المواطنين.

٣ - الملامح العامة للخريطة الحزبية ما بعد ثورة يناير:

إن المقارنة لخريطة القوى السياسية الحالية في مصر ما بعد ثورة يونيه ٢٠١٣ بمثيلتها عقب ثورة يناير ٢٠١١، تشير إلى أن تحولات ضخمة طرأت على تلك الخريطة، فكما أن سقوط نظام

مبارك مثل حالة طفو على السطح لعدد من القوى السياسية، الحزبية وغير الحزبية، الدينية وغير الدينية، لكن سرعان ما شهدت هذه الخريطة فرزاً جديداً بفعل عدد من العوامل والتطورات.

إن الدراسة هنا لا تهتم كثيراً بحصر القوى والتيارات السياسية في مختلف مراحل ما بعد الثورة، بقدر ما تركز على محاولة فهم الملامح العامة لتحولات الخريطة السياسية في مصر، والمحددات الأساسية في تلك التحولات. وبشكل عام، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل، يمكن تناولها على النحو التالى(١٣):

١ - المرحلة الأولى، وهي المرحلة التالية على سقوط نظام مبارك مباشرة، واتسمت بصعود عدد ضخم من القوى السياسية مثلت مختلف التيارات السياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ويمكن إرجاع حالة التنوع وهذا العدد الضخم من القوى السياسية إلى أكثر من عامل، أولها، هو طبيعة مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة السياسية بفعل الثورة بشكل عام، كما سبقت الإشارة إليه. ويتعلق ثانيها بعدم وجود خطوط تمايز واضحة بين الأحزاب السياسية من ناحية، والحركات الاجتماعية من ناحية أخرى. بينما يتعلق العامل الثالث بموقف الإدارة الانتقالية في هذه المرحلة، ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي أشرف على إدارة المرحلة من فبراير ٢٠١١ إلى يونيو ٢٠١٢. فقد تحيز المجلس الأعلى لحرية تأسيس الأحزاب السياسية ولمبدأ التأسيس بالإخطار، الأمر الذي سمح بظهور عدد كبير من الأحزاب، بما فيها أحزاب التيارات الإسلامية والتي واجهت عقبات شديدة أمام تأسيس مثل هذه الأحزاب خلال مرحلة مبارك.

٢ - المرحلة الثانية، ويمكن التأريخ لها بانتهاء المرحلة الانتقالية في يونيو ٢٠١٢ مع إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة، وحتى ثورة يونيو ٢٠١٣ وسقوط نظام الإخوان المسلمين. وقد اتسمت هذه المرحلة بإعادة فرز القوى السياسية والحركات الاجتماعية على أساس ديني. لكن تجدر الإشارة أن عملية الفرز على أساس ديني قد تمت قبل بدء هذه المرحلة، حيث يمكن التأريخ لها مع ظهور التكييف الديني لاستفتاء مارس ٢٠١١. ولم يكن هذا التكييف (الديني) لطبيعة الصراع/ التنافس السياسي بعد الثورة ليتطور على هذا النحو دون احتفاظ هذه الجماعات بمفاهيم ذات طبيعة دينية في تقسيم المجتمع، وتمييز الحدود الفاصلة بين أعضائها من ناحية، والمجتمع والدولة من ناحية أخرى يلعب دوراً أساسياً في تكريس الرؤية الدينية لطبيعة الصراع بينها وبين الآخر (المجتمع والدولة والنظام السياسي)، ولقواعد الفرز السياسي في مصر بعد الثورة. وكانت النتيجة النهائية لهذا النمط من الفرز هو تطور حالة من الاستقطاب الديني بين تيار الإسلام السياسي في مواجهة القوى غير الدينية بكل توجهاتها.

٣ - المرحلة الثالثة، ويمكن التأريخ لها بثورة يونيو ٢٠١٣ وما بعدها، واتسمت بعدد من السمات. الأولى، هي تراجع شديد للقوى الدينية بكل توجهاتها، وافتقادها جزءا كبيرا من شرعيتها، وذلك بفعل ثورة يونيو التي مثلت في جوهرها- ضمن أبعاد أخرى- عملية تصحيح لتداعيات ثورة يناير، وعلى رأسها ظاهرة تديين السياسة التي مارستها القوى الدينية بعد ثورة يناير. السمة الثانية، هي عودة الخريطة الحزبية لسماتها التقليدية خلال مرحلة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١. فعلى الرغم مما شهدته الخريطة السياسية بعد يناير من ظهور عدد كبير من الأحزاب الجديدة، والتي كان من المفترض أن تساهم في إثراء الحياة السياسية والحزبية، وتقديم تجربة حزبية تختلف عن تلك التي عرفتها مصر خلال مرحلة ما قبل ثورة يناير، خاصة في ظل التعديلات الجوهرية التي تم إدخالها على الأطر الدستورية والقانونية، إلا أن هذا لم يحدث، ولازالت هذه الأحزاب تعاني من العديد من الأزمات السياسية التي عانت منها الأحزاب القديمة، كشف عنها استمرار ظاهرة افتقاد هذه الأحزاب للقواعد الشعبية، وتوالي ظاهرة الانقسامات والصراعات الداخلية. السمة الثالثة، هي استمرار تراجع ظاهرة الحركات الاجتماعية، لأسباب عديدة منها استكمال استحقاقات خارطة الطريق التي وضعتها ثورة يونيو، والانكشاف السياسي والتنظيمي للعديد من هذه الحركات، فضلا عن قرار حركة "تمرد" عدم التحول إلى حزب سياسي.

وهكذا، بعد استعراض المراحل الثلاث لتطور الخريطة السياسية في مصر منذ ثورة يناير وحتى إجراء انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥، من المهم أن يتم التعرض إلى وضع الأحزاب السياسية من خلال الممارسة فى كلا من الانتخابات النيابية لمجلسى الشعب ٢٠١٢ والنواب ٢٠١٥.

٤ - الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية ٢٠١١:

تعتبر السلطة التشريعية "البرلمان" أحد العناصر الرئيسية في تحليل النظم السياسية، وعلى الرغم من وجود العديد من الأحزاب السياسية على الساحة المصرية بعد ثورة يناير، إلا أن هذا الكم من الأحزاب لم ينتج عنه تمثيل واسع فى الحياة البرلمانية، وبعد إجراء الانتخابات بعد صدور الإعلان الدستورى للمرحلة الانتقالية تمت الدعوة للانتخابات فى ٢٨ نوفمبر وحتى ١١ يناير ٢٠١٢، وتعتبر هذه الانتخابات من المراحل المهمة فى تاريخ النظام السياسى المصرى، وذلك لأن البرلمان المنبثق عن هذه الانتخابات يعد أول برلمان تم تشكيله عقب ثورة يناير والتغير السياسى فى مصر. ومن هنا يتم استعراض إحصائيات لعدد المقاعد الممثلة للأحزاب، وكذلك المستقلين والمستبعدين فى البرلمان على النحو التالى(١٤):

جدول (١)

الأحزاب التى لها تمثيل فى البرلمان

م	الحزب	عدد الأصوات الحاصل عليها	عدد المقاعد
١.	الحرية والعدالة	١٠.١٣٨.١٣٤	١٢٧
٢.	النور	٧.٥٣٤.٢٦٦	٩٦
٣.	الوفد الجديد	٢.٤٨٠.٣٩١	٣٦
٤.	تحالف الكتلة المصرية	٢.٤٠٢.٢٣٨	٣٣
٥.	الوسط الجديد	٩٨٩.٠٠٤	١٠
٦.	ائتلاف الثورة مستمرة	٧٤٥.٨٦٣	٧
٧.	الإصلاح والتنمية	٦٠٤.٤١٥	٨
٨.	الحرية	٥١٤.٠٢٩	٤
٩.	مصر القومي	٤٢٥.٠٢١	٤
١٠.	المحافظين	٢٧٢.٩١٠	٠
١١.	السلام الديمقراطي	٢٤٨.٢٨١	١
١٢.	المواطن المصري	٢٣٥.٣٩٥	٣
١٣.	العدل	١٨٤.٥٥٣	٠
١٤.	الاتحاد المصري العربي	١٤٩.٢٥٣	١
١٥.	الاتحاد	١٤١.٣٨٢	٢
	الإجمالي	٢٧.٠٦٥.١٣٥	٣٣٢

ويلاحظ فى ضوء نتائج ومؤشرات الجدول السابق أنه كما كرس الإطار الدستورى للتعددية الحزبية بموجب الإعلان الدستوري الصادر في ٢٨ مارس ٢٠١١، ولكن علي الرغم من وجود حرية فى تكوين الأحزاب السياسية ووجود الإطار القانوني الداعم، إلا أن هذا الإطار لا يمكن الاكتفاء لتواجده فقط لضمان التمثيل الحزبي لكافة الأحزاب، وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها:

- غالبية الأحزاب السياسية كانت حديثة التأسيس.
- ونتيجة لذلك عدم لم تتمتع أو تخلق قواعد شعبية حقيقية.
- تشابه الكثير منها في البرامج والأهداف.
- ومسألة نخبوية تأسيس الأحزاب السياسية.

٥ - الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية ٢٠١٥:

عانت التجربة الحزبية من التحولات السريعة التى شهدتها البلاد عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والأحداث التى تلتها، وصولاً إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كما تم تناوله آنفا، فالكثير من الأحزاب التى تصدرت المشهد عادت وانزوت فمثلاً حزب "الحرية والعدالة" الذى وصل إلى الأكثرية في برلمان ٢٠١٢ عقب انتخابات نهاية ٢٠١١. كما لم يختلف الوضع فى بقية الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية التى نشأت عقب ثورة يناير، إلا أن معظمها فقد شعبيته سريعاً عندما تبدل مزاج المصريين الذين رفضوا الخلط العمدى بين الدينى والسياسى، ما أدى إلى انزواء معظم الأحزاب الإسلامية بإستثناء حزب "النور" السلفي، إلا أنه قد تراجع أيضا وبصورة كبيرة في الحياة السياسية أبان انتخابات برلمان ٢٠١٥.

كما أن الأحزاب الليبرالية واليسارية والقومية ما زالت تعانى من الارتباك وغياب الرؤية، حيث لم تنعكس ثورة ٣٠ يونيه وتحالفاتها بالشكل المرغوب على الحياة الحزبية فى مصر، حيث استمرت الحياة الحزبية بعد ثورة الثلاثين من يونيه فى حالة من الوهن وضعف القدرة على الحشد، بالرغم من التوقعات من تطور النظام السياسى بشكل عام والأحزاب السياسية محل الدراسة بشكل خاص، إلا أن هناك عدة عوامل كشفت عن الأزمات المتجرة في الحياة الحزبية في مصر، ولعل من أبرز هذه العوامل هى:

- إن الانتخابات البرلمانية التالية بعد ثورة الثلاثين من يونيه شهدت حالة فريدة وهي فوز المستقلين بأغلبية مقاعد البرلمان، بينما النظام السياسي كان يقوم آنذاك علي التعددية السياسية فالنواب المستقلون يأتون من فئات القيادات الطبيعية الذين يتمتعون بشعبية كافية لإنجاحهم في دوائرهم في ظل التوازنات القبلية والعائلية والقدرات المالية.
- غياب الإطار التنظيمي الحزبي الذي يضع مطالب المواطنين في إطار سياسي أشمل يربطها بالسياسة العامة للدولة، ويقصد هنا التفاعل الإجرائى للبنية الحزبية مع المطالب الجماهيرية، ولعل أبرز النتائج المترتبة على هذا الوضع هو ما أشارت له التجربة ما بعد ٣٠ يونيه فى وجود برلمان مفتت حتى أن فكرة ظهور حزب سياسى مهيمن تكاد تكون غير واردة، وفى المقابل انضواء الأحزاب تحت مظلة تحالف دعم مصر.

ويمكن القول؛ إن الأحزاب المتنافسة فى الحياة الحزبية بعد الثورتين وخلال استحقاقيين برلمانيين، قد أوضحت خريطة انتشارها من خلال التمثيل البرلمانى إلى الفوز بعدد قليل من المقاعد كما هو الحال فى فترات سابقة، كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (٢)

تمثيل الأحزاب السياسية في برلمان ٢٠١٥

م	الأحزاب	إجمالى المترشحين	الفائزون
١.	المصريون الأحرار	٢٣٢	٦٥
٢.	مستقبل وطن	١٨٨	٥١
٣.	حماة الوطن	١٣٢	١٧
٤.	الشعب الجمهورى	٧٥	١٣
٥.	المؤتمر	١٠٩	١٢
٦.	النور	٢٢٤	١١
٧.	الحركة الوطنية المصرية	١٢٣	٤
٨.	المصري الديمقراطي الاجتماعي	٦٩	٤
٩.	مصر الحديثة	٦٩	٤
١٠.	الحرية	١٣	٣
١١.	مصر بلدي	٤٨	٣
١٢.	الإصلاح والتنمية	٢٥	٣
١٣.	الصرح المصرى الحر	١٩	١
١٤.	حراس الثورة	١٩	١
	الإجمالى	١٣٤٦	١٩٢

ووفقاً للبيانات الموجودة فى الجدول السابق يمكن القول أنه لا توجد أحزاب سياسية قد استطاعت الحصول على الأغلبية فى برلمان ٢٠١٥، فأكثرها ترشيحا وقدرة على إنجاح مترشحيه لا يتجاوز تمثيله ٢٠% من أعضاء البرلمان، فى ضوء ذلك يتبين أنه ما زالت الثقافة الانتخابية فى مصر تعتد بنظام مقاعد الفردى والتى ما زالت تحكم العملية الانتخابية (١٥).

هكذا أدت ثورة ٢٥ يناير إلي انتقال مصر من حالة الركود السياسي التي كانت تعيش فيها طيلة عقود فى ظل النظام السابق إلى حالة الحراك السياسي، وقد أثر ارتفاع المشاركة السياسية علي تنامي دور الأحزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أن تتأكد على جانب آخر حالة التناقض أو الفجوة التى تشهدها الحياة الحزبية في مصر بين عدد الأحزاب المرتفع وتأثيرها المنخفض، حيث

تعرف مصر ارتفاعاً كبيراً فى عدد الأحزاب السياسية ولكن يبقى واقع وتأثير هذه الأحزاب محدوداً، فضلاً عن التشتت فى الأحزاب السياسية ذات الاتجاه السياسى الواحد(١٦).

٦ - دلالات التجربة الحزبية ما بعد ثورة يناير ٢٠١١:

لقد شهدت مصر أول انتخابات برلمانية بعد نجاح الثورة، في نهاية عام ٢٠١١، واتسمت بقدر كبير من النزاهة والحرية، غير أنها أُجريَت في مناخ من الاستقطاب السياسي الذي تفجر منذ استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ على التعديلات الدستورية، كما أجريت الانتخابات البرلمانية التالية عقب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣، وفي ظل بقاء بنية النسق الإقتصادي/الاجتماعي على حالها، فلم تُدخِل الثورة أي تغيير عليها، في ضوء ما سبق هناك عدة دلالات، يمكن تناولها كما يلي(١٧):

أ- بقاء المحددات الناظمة للعملية الانتخابية بدون تغير، عبر التأثير البارز للظهير الديني والظهير المالي للقوى السياسية. فقد عزّز الاستقطاب السياسي الحاد من حضور العامل الديني باستخدام المساجد في الدعاية الحزبية والانتخابية، ووصف المنافسين من التيارات الأخرى بأوصاف تطعن في مدى التزامهم الديني والأخلاقي، في المقابل تحالفت أحزاب سياسية متكتّلة مع الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، من أجل الحصول على الكتلة التصويتية القبطية، أثرت تلك الظاهرة والحضور الكبير للظهيريْن الديني والمالي، على غياب البرامج والأفكار.

ب- يستلزم قيام حياة حزبية سليمة تبلور خريطة حزبية واضحة المعالم، تتكون من أحزاب حقيقية، تعبر عن مختلف الشرائح الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصري. وهو ما يستلزم إجراء حوار وطني حقيقي، بين مختلف القوى السياسية المتواجدة في الحياة السياسية، بهدف خلق توافق وطني حول المبادئ الأساسية التي تمثل أرضية مشتركة، ووضع ضوابط محددة للعمل الحزبي والسياسي، وخاصة الممارسة الانتخابية في ظل الهيئة الوطنية للانتخابات تمنع استخدام دور العبادة في الدعاية الحزبية والسياسية، كما تضع حداً للإنفاق على الحملات الانتخابية ومصادر ذلك الإنفاق.

تجدر الإشارة إلى أنه لا حياة سياسية سليمة، إلا بعودة الدولة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي تجاه مواطنيها. حيث ينعكس ذلك علي تفكيك المنظومة الاقتصادية الحالية المشوهة، وتحجيم التأثير السلبي للمال السياسي.

أخيراً يمكن القول إن؛ بمرور الوقت، ستتكفّل الممارسة العملية، بفرز كل هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية، وبإنضاج التجربة الحزبية الجديدة، وتتوافر تعددية حقيقية، تتنافس فيها عدة أحزاب قوية، تمتلك المقومات الفكرية، والقدرات التنظيمية، والإمكانات المالية، والقواعد الجماهيرية، فالتعددية الحزبية الناضجة شرط أساسي لانطلاق التجربة الديمقراطية.

ثانياً: دور الأحزاب السياسية في دعم التطور الديمقراطي

خلقت ثورة يناير ٢٠١١ مرحلة تحولات كبيرة فى مصر، وهيأت الفرصة نحو الحكم الديمقراطى، وبإمكان الدولة المصرية التعرف على التجارب التى تركتها العديد من المجتمعات فى مسيرات مشابهة والاستفادة من دروسها، وكيف تفاعلت العديد من بلدان العالم بمراعاة اختلافها مع تحديات مشابهة واكتسبت من الفرص السياسية المماثلة فى سياق تحولاتها.

وتميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين حدوث انتقال ديمقراطى وبين استمرار وتعزيز هذا الانتقال وترسيخه، حيث يؤكد أنه لا يكفي فقط حدوث انتقال ديمقراطى، بل من الضرورى تعزيز ومأسسة الديمقراطية(١٨)، وفيما يأتى تناول لأهم العوامل ذات الصلة بالأحزاب السياسية ودورها فى التحول الديمقراطي فى مصر:

١ - نوع وتغير النظام الحزبي ما بعد ثورة ٢٠١١:

يقصد بهذا العامل تكريس التعدد التنظيمى بما يعنيه من حرية تشكيل الأحزاب السياسية دون قيود (١٨). فهو يعتبر أحد عناصر المقومات الديمقراطية فى ظل التطورات الراهنة، إذ تتضمن عملية التحول الديمقراطى أيضاً تحولاً من صيغة سياسية لا حزبية أو تقوم على حزب واحد إلى نظام سياسى ديمقراطى تعددى أكثر استقراراً وفعالية(١٩).

وتشكل الأحزاب السياسية كمؤسسات حيوية عناصر مهمة وضرورية للعملية الديمقراطية، حيث إن درجة الديمقراطية ما هي إلا انعكاس للنظام الحزبى السائد فيه، ولا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية لما تلعبه من دور مهم فى التنمية السياسية، والتعبير عن المصالح وتجميعها كوسيط بين المواطن والدولة، إلى جانب دورها الأساسى فى التطور الديمقراطي(٢٠).

ولقد أقرت التشريعات المصرية التعددية الحزبية حيث قامت بدور فى الانتقال من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية الحزبية، وقد بدأت التعددية الحزبية الجديدة فى مصر بعد الثورة بعد إصدار الإعلان الدستوري في فبراير ٢٠١١ بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك بالموافقة على وتأسيس الحياة الحزبية الراهنة بتعديل قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

٢ - انعكاس النظام الانتخابي علي الحياة الحزبية:

إن نظم الانتخابات المصرية وتقسيم الدوائر الانتخابية تتعامل مع مخرجات واقع مفروض يثير الأزمات أكثر مما يتيح الانطلاق، وحقيقة الأمر إن الأحزاب تعانى أزمات على مستويات عدة، وهذا ما تبين من خريطة التجربتين البرلمانيتين فى ٢٠١٢ و٢٠١٥، برغم إجراء الانتخابات فى كلا المرتين بالنظام المختلط، حيث إن الأحزاب قد فشلت في أن تقدم على تحالفات وائتلافات سياسية بين الأحزاب ومع قوى مجتمعية، وهى وإن كانت تخشى من الانتخابات الفردية فإن قدرتها على تلبية متطلبات القوائم قد عانت مشكلات حقيقية أيضاً.

كما أن العصبيات العائلية والقبلية كان لها دور أكثر تأثيراً فى الانتخابات البرلمانية سواء انتخابات الفردى أو القوائم، ولم تتمكن أغلب الأحزاب من تلبية متطلبات الانتخابات إلا بالتحالف مع العائلات والقبائل، وجذب أو استقطاب رموز منها لقوائم ترشيحاتها.

وقد نتج برلمان ٢٠١٥ خاصة بشكل متسع للتعبير عن جماعات وقوى متنوعة اجتماعياً وسياسياً ومجتمعياً، وقد منح الشباب فرص دستورية وقانونية أكبر للتمثيل فى البرلمان بصورة مختلفة، وقد أسهم فى إعطياء الاعتبار لعناصر مجتمعية مهمة لا يمكن تجاهلها كالمرأة والمسيحيين وذوى الإعاقة، ولكن المؤكد أن تركيبة هذا البرلمان أقل من أن تكون قادرة على خلق عناصر ضغط رقابية قوية على السلطة التنفيذية(٢١).

٣ - تأثير ظاهرة الانشقاقات الحزبية:

إن ظاهرة الخلافات الحزبية لا تلبث تدب في صفوف أعضاء الحزب فتحيله من كل مترابط إلى فصائل متصارعة، واستفحال هذه الخلافات واستطالة حالة التأزم الداخلي في ظل الافتقاد إلى آليات فاعلة للتعاطي مع هذه الحال، تُفضي إلى انشقاق تيار أو تيارات أو منابر منه.

كما إن ظاهرة الانشقاقات الحزبية هذه عرفتها الممارسة السياسية منذ تأسيس الأحزاب ورسوخها قبل قرنين من الزمان حتى إن البعض يرى أنه لا يوجد حزب بمنأى عن هذه الظاهرة، وانعكاساتها الخطيرة كونها تؤثر سلبا على التماسك الحزبي، وتتداخل الانقسامات الحزبية والسياسية والتبديل أو التحول الحزبي، وظاهرة الانشقاق الحزبي لا تحدث بشكل مفاجئ، إنما تمر بعدة مراحل؛ أولها مرحلة المعارضة، لاسيما إذا كانت قرارات الحزب ومواقفه تُتخذ بشكل مركزي من قبل قيادة الحزب دون مشاركة المعترضين، يعقبها مرحلة الصراع الداخلي، ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة حالة الاستقطاب الشديد بين فصائل الحزب

ذات الأفكار والمصالح المتباينة، ثم تأتي مرحلة اتساع الصراع بين هذه الفصائل المتنازعة ويستحيل تحقيق التوافق.

وإذ ذاك يظهر دور رئيس الحزب؛ فإما أنْ يحاول توزيع المناصب السياسية بين الفصائل المتنازعة بغية الحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه، أو أن يحابي فصيلا على آخر، فلا يجد الفصيل الأقل حظاً في تولي المناصب خياراً سوى الانشقاق عن الحزب. وهناك اتجاهات ثلاثة لتفسير ظاهرة الانشقاق الحزبي(٢٢):

١. اتجاه بيئة النظام الحزبي، والذي يتمثل في شكل النظام الانتخابي وقواعد تكوين الأحزاب.

٢. اتجاه البيئة الداخلية للأحزاب السياسية، والذي يركّز على عاملين، ألا وهما الديمقراطية الداخلية وإشراك الأعضاء في المداولات الداخلية المتعلقة بعملية صنع القرار الحزبي، وكذا الانسجام الأيديولوجي بين أعضاء الحزب الواحد.

٣. اتجاه النخب والقيادات الحزبية، والذي يرتكز على مهارة القيادات الحزبية وقدرتها على التعاطي مع الأزمات الداخلية للحزب، واحتواء الأعضاء ذوي التوجهات الفكرية والاجتماعية والثقافية المتباينة، فضلاً عن علاقة النخب والقيادات الحزبية بالنقابات ورجال الأعمال والشركات، وتأثير هذه علاقة على عملية صنع القرار الحزبي.

وفى ضوء نماذج من الانشقاقات الحزبية في مصر فى أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكذا في أعقابها، يمكن استخلاص أن الأحزاب المصرية لم تكن بمنأى عن ظاهرة الانشقاق الحزبي؛ وتكشف تجارب الحياة الحزبية المصرية أن الانشقاقات تكاد تكون سمة ملازمة.

ويمكن عزو ظاهرة الانشقاقات الحزبية في مصر إلى شخصنة السلطة في الحزب وغياب الطابع المؤسسي والديمقراطية الحزبية، فضلاً عن كون الأحزاب المصرية لازالت تدور في رحى القوى التقليدية، وهي الدين والعائلة، والتي تتضح بصورة جلية في إطار العملية الانتخابية ومحاباة الأفراد الذين ينتمون لهذه القوى التقليدية على بقية أعضاء الحزب، ما يزيد احتمالات حدوث ظاهرة الانشقاقات الحزبية ويحدّ كثيراً من فاعلية الأحزاب في تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي.

٤ - ظاهرة الائتلافات الحزبية:

يثار في الحياة الحزبية والبرلمانية في مصر نقاشات من وقت لآخر حول الائتلافات الحزبية وتكرار الدعوة إلي تكوين ائتلاف يضم عدداً من الأحزاب السياسية المصرية، إلا أن الائتلافات الحديثة تلك حتى يتم تفعيلها في مصر يتطلب الاطلاع على التجارب العالمية في تكوين الائتلافات، وهي تجارب لا حصر لها، كما أن قد عرفت مصر فى الفترة الملكية تجارب لحكومات ائتلافية تكونت وائتلاف بين عدة أحزاب سياسية. هكذا يمكن القول إن(٢٣):

- عادة ما يكون الائتلاف هشًا كلما كانت قواعده غير واضحة، وكلما انتفى التجانس بين مكوناته، وكلما زاد عدد الأحزاب السياسية أعضاء الائتلاف. ومن ثم، تعاني الحكومات الائتلافية، لا سيما التي تتكون من عدة أحزاب سياسية، من عدم الاستقرار، حيث يؤدي انسحاب أحد الأحزاب السياسية المؤتلفة إلى سقوط الحكومة، نظرا لفقدها أغلبيتها البرلمانية.
- علي الرغم من التخوفات المشروعة لدي عدد من القوي من ظاهرة سيطرة المستقلين على الأغلبية في مجلس النواب، فمن المؤكد أن لهذه الظاهرة الاستثنائية في النظم ذات الأحزاب المتعددة بعض الجوانب الإيجابية. وتشير دراسات نشأة الأحزاب السياسية إلى أن النشأة التاريخية لها كانت داخل البرلمان الإنجليزي، عندما تجمع النواب ذوو التوجهات المتشابهة داخل البرلمان، رغبة في تنسيق مواقفهم. وقد يسفر هذا التنسيق المنتظر حدوثه بين النواب المستقلين إلى نشأة عدد من الأحزاب السياسية التي تنافس الأحزاب السياسية القائمة خلال الانتخابات المقبلة.
- لا تعتبر ظاهرة الائتلاف أمراً غريباً، بيد أن الائتلاف لا يعني إلغاء شخصية أعضاء الائتلاف، ولا يعني انصهار الأحزاب المؤتلفة في الكيان الجديد، ويتسم بكونه ائتلافا مرناً ومؤقتا، قد يخرج منه بعض الأعضاء وينضم إليه البعض الآخر. ولا يسعى الائتلاف لتكوين بنى تنظيمية تشبه نظيراتها في الأحزاب السياسية مثل المكتب السياسي وشؤون الأعضاء ولجان أو أمانات جغرافية في المحافظات ومكاتب نوعية ورئيس ونواب رئيس وموارد مالية واشتراكات من الأعضاء.

٥ - الأحزاب السياسية والتعبئة الاجتماعية:

إن انعكاسات الواقع التنظيمى والسلطوى داخل الأحزاب السياسية ينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتى هى علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحية وانتخابية، ومن خلال الممارسات التقليدية فى التعبئة والحشد(٢٤).

وقد شهدت مصر ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ تواتر الاحتجاجات والمطالب الفئوية بشكل لا نهائي, خصوصاً مع تعرض الدولة لأزمات اقتصادية متلاحقة وتقلص الموارد مما يجعلها عاجزة عن تلبية تلك المطالب, فقد نتج عن الثورة ثورة موازية لها فى التطلعات, لكن حقائق الواقع حولت بعضها إلي ثورة من الاحباطات(٢٥).

بالرغم من أن الأحزاب السياسية تعد ميكانيزميا فعلياً فى تعبئة الجماهير أيديولوجياً وميدانياً من خلال استراتيجيات تحويل الأفكار إلى ممارسة، والنظرية إلى تطبيق، وذلك بهدف عقلنة تلك المطالب في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة في الدولة، وفق مفاهيم التنمية السياسية، وقد كانت الدوافع الكامنة وراء الثورة المصرية دوافع اجتماعية واقتصادية، إلا أن اعتبارات الفوز بأصوات الناخبين يرتبط بالعوامل التقليدية التى تعتمد على الروابط القبلية والعائلية و الدينية، إضافة إلى تأثير عامل التمويل(٢٦).

فى ضوء ما تقدم هناك تحديات تواجه تفعيل دور الأحزاب السياسية فى التحول الديمقراطى، منها يتمثل في؛ ضرورة بناء هذه الأحزاب للديمقراطية الاجتماعية تحقق العدالة الاجتماعية(٢٧).

كما أن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم مقومات التحول الديمقراطى، كما أكد الدستور فى ٢٠١٤ في مادته الخامسة أن النظام السياسى فى مصر يقوم على التعددية الحزبية والسياسية، ولا يمكن أن تنجح التعددية الحزبية فى مصر بدون فتح المجال العام ومناخ سياسى مؤاتي يساعدها على التواصل والتفاعل الجماهير.

كما أن نضج هذه التعددية الحزبية يتطلب تطوير من الأحزاب السياسية لأوضاعها الداخلية بحيث تتحول هذه الأحزاب إلى مؤسسات لها هياكلها ومستوياتها القيادية وأسس تنظيمية محددة لائحيا. ما تتيح للأحزاب القدرة على كسب أعضاء جدد واستيعاب هذه العضوية فى البناء الداخلى، بما يساعد الأحزاب على تحقيق مزيد من الفاعلية فى المجتمع بما يعزز من قدراتها على النمو والانتشار فى المجتمع (٢٨).

إن التعددية الحزبية أحد الأركان الأساسية للتحول الديمقراطى، وبدون تعددية حزبية قوية وفعالة قادرة على تعبئة قطاعات جماهيرية واسعة، فإن القدرة على إنجاز التحول الديمقراطى تظل محدودة، ولن يحقق نتائجاً ملموسة ما لم يتم من خلال أحزاب سياسية جماهيرية قادرة على تعبئة الجماهير خلف شعاراتها ومطالبها وبرامجها السياسية(٢٩).

ثالثا: دور الاحزاب السياسية ما بعد ثورة ٢٥ يناير: رؤية مستقبلية

يتضح من التجربة الحزبية التى شهدتها الدولة المصرية فى ظل التعددية المقيدة، أن هناك حزباً مهيمناً كان يحتكر السلطة بصفة دائمة وإلي جواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي لا يسمح لها بالنمو إلى الدرجة التي تنافسه علي الحكم ، ويصبح من المهم هنا التساؤل عن مستقبل الحياة الحزبية في مرحلة التحول الديمقراطي، وكيفية إحداث تطويراً حقيقياً في التعددية الحزبية يسمح لجميع الأحزاب بالتنافس الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، في ضوء ذلك يتناول هذا المحور من الدراسة العوامل الأساسية التي سوف تؤثر على مستقبل الأحزاب الناشئة فى مصر خاصة وعلي الحياة الحزبية الجديدة عامة، وذلك على النحو التالي:

١ - أزمات الأحزاب الناشئة فى مصر:

إن الظاهرة الحزبية المصرية تشكل حالة خاصة، فى عجزها وضعفها التاريخى وهزالها البنيوى فى تشكيلاتها، وهياكلها الهشة، ونمط القيادة الهرم وغياب الخيال السياسى الخلاق، وعدم القدرة على صياغة خطاب سياسي جاذب لقواعد اجتماعية وجماهيرية داعمة لها.

حيث منذ تجربة التعددية السياسية الشكلية المقيدة فى عهدى السادات ومبارك، لعبت الأحزاب الرسمية دور الممثل الثانوى الكومبارس الذى يلعب دوراً صامتاًً حيناً، أو يلقى ببعض الكلمات فى أحيان أخري، وذلك دون تأثير فاعل على عملية صناعة القرار السياسى أو الإنتاج التشريعى إلا على نحو استثنائي. كانت الأحزاب، جزءا من أداء ديمقراطي شكلي، بدون ثمة أية تعددية سياسية وتحول نحو الديمقراطية.

يتضح من التجارب الحزبية السابقة ما بعد ٢ وحتي ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر أن لم يكن التعدد السياسي، والقيم السياسية الديمقراطية جزءاً من البناء العقيدى لنظم السياسية المتعاقبة، واشتمل هذا علي النظر إلي المعارضة السياسية في ظل إدراك أداتي، من هنا لم يتجاوز دور المعارضة السياسية حدود تمرير القرارات السياسية والسياسات العامة للدولة، أو تمرير مشروعات القوانين التى تتقدم بها الحكومات المتعاقبة، حيث كان مجلس الشعب في ظل المعادلات السياسية تلك أقرب إلي كونه يمثل تجميع مصالح من بعض القوى التقليدية فى

الأريـاف العـائلات الممتـدة والقبائـل فـى محافظـات الصـعيد والـدلتا ومجموعـات المصـالح البيروقراطية ورجال الأعمال والتجار.

ثمـة قيـود قانونيـة وإداريـة وأمنيـة فرضـتها الـنظم السياسـية مـا قبـل ينـاير ٢٠١١ علـي نشـأة الأحـزاب السياسية، وتمريرهـا والقبـول الرسـمى بهـا، بقطـع النظـر عـن مـدى تعبيرهـا عـن أفكـار وبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية تتسم بالجدية والواقعية، أو تمثيلها لمصـالح قـوى اجتماعيـة فى الأرياف أو المدن.

بعد التحليل التاريخي الموجز فيما سبق، يمكن القول أن أزمات الأحزاب السياسية ترجـع إلـي مجموعة من العوامل والأسباب، منها علي سبيل المثال لا الحصر، ما يلي(٣٠):

- غياب برامج ورؤى سياسية ملهمة تستقطب اهتمامـات وآمـال الأجيـال الجديـدة فـى تغييـر النظام والنخبة السياسية والسلطوية الحاكمة، من أجل تأسيس دولة جديدة أكثر ديمقراطيـة وتطوراً وتحديثاً على نحو يستوعب آمال ومصالح شرائح اجتماعيـة وجيليـة صـاعدة مـن الفئـات الوسـطى الوسـطي، والوسـطى الصـغيرة ذات الطموحـات السياسـية فـى التغييـر السلمى فى البلاد.
- ضـعف الثقافـة السياسـية الحزبيـة، وقلـة المـدارس الحزبيـة لبنـاء الكـادر الحزبـي، وتأهيـل القيـادات وفـق منـاهج لإعـداد الكـوادر بحسـب أسـاليب علميـة، ولنقـل الخبـرات السياسـية المصرية والمقارنـة، وإنمـا اعتمـدت غالبُ الأحـزاب علـى إعـادة إنتـاج بعـض الشـعارات العامة، ما ساهم في فشل الأحزاب فى التجنيد السياسى خاصة من النساء والشباب.
- غيـاب تقاليـد وآليـات ديمقراطيـة فـى عمليـة صـناعة القـرارات الحزبيـة ضـمن المسـتويات والتنظيمـات الداخليـة المختلفـة لحـزب السياسـي، علـى نحـو عكـس صـورة أخـرى من النظام التسلطى اللاديمقراطي داخل الأحزاب السياسية سواء الموالية أو المعارضـة، من ناحية أخرى برزت ما يشبه إلي حد مـا مراكـز قـوى حزبيـة حـول بعـض الشخصـيات المؤثرة فى الأحـزاب الناشـئة والقديمـة، علـى نحـو حـول غالبهـا إلـى تجمـع لـبعض الشـلل والموالين لهم.
- بـروز سـطوة بعـض رجـال الأعمـال فـى بعـض الأحـزاب لقيـامهم بتمويلهـا، والتـدخل فـي قرارات الحزب الأساسية مثل اختيار المرشحين لانتخابات العامة أو المحلية، والحـق فـى اسـتخدام الحـزب ومواقفـه فـى عمليـات التفـاوض السياسـي والاقتصـادي مـع السـلطة التنفيذيـة، بخصـوص مصـالحهم الاقتصـادية، وهـو مـا شـكل أحـد وجـوه الفسـاد السياسـى

الذى وسم بشكل واضح مرحلة حكم ونظام الرئيس الأسبق حسنى مبارك من خلال العلاقة بين رجال الأعمال والسياسة.

- ضعف الميراث الحزبى وتقاليده وخبراته ودوره فى التقاليد التشريعية وفى إنتاج التشريعات والجدل حولها.
- تركيز الأحزاب في إقامة الفعاليات الحزبية داخل مقارها، واستبدال العمل والتأثير وسط الجماهير بالحضور الإعلامى فى الصحف أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

٢ - العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب فى مصر:

إن هناك عدة عوامل أساسية تؤثر في التعددية الحزبية في أي مجتمع، وهي التي تحدد مدي إمكانية نضج هذه التعددية من عدمه بالتالي مستقبل الأحزاب السياسية سواء الناشئة أو التقليدية. وبمعنى مغاير يتوقف مستقبل الحياة الحزبية في مصر على مجموعة من الأطر والعوامل منها ما يلي(٣١):

- الإطار التشريعي: يأتي في مقدمة هذه العوامل الإطار الدستوري والقانوني الذي تنشط الأحزاب السياسية في إطاره, حيث يتعين أن يعترف الدستور بالتعددية الحزبية وحق الأحزاب في ممارسة نشاطها دون أي قيود أو شرط, كما يعترف بحق المواطنين في التنظيم ودعوة الآخرين إلي الانضمام لأحزابهم.
- نمط نظام الحكم القائم: من العوامل المؤثرة أيضا في الحياة الحزبية طبيعة السلطة القائمة وهل هي سلطة ديمقراطية تولت الحكم من خلال وسائل ديمقراطية أم أنها سلطة استبدادية.
- طبيعة العلاقة بين الأحزاب القائمة: تشير التجارب الحزبية المقارنة إلي أن إذا كانت هذه العلاقة تعاونية وفق معايير تنافسية فسوف تساعد على نضج التجربة الحزبية الجديدة، والعكس صحيح إذا حدث تناحر وعداء بين الأحزاب الجديدة فسوف تنال الصراعات بينها على الكثير من وقتها التي من المفترض توجيه إلى الجماهير.
- مدى توافر المقومات الأساسية للأحزاب السياسية: يقصد بها عوامل هيكلية تمثل في البرنامج السياسي والكادر السياسي وشبكة العلاقات الجماهيرية والانتشار الجغرافي بما يؤكد أنه يعبر بالفعل عن قوي اجتماعية محددة في المجتمع. أيضا تعتبر القدرات المالية

والمقرات الحزبية من المقومات الأساسية المطلوبة لأي حزب. ويضاف إلى ما سبق البنية التنظيمية، فأغلب الأحزاب الجديدة لا يمتلك بنية تنظيمية مؤسسية واضحة، فلا يوجد لها تمثيل في المحافظات أو مقار بها، ولا تستطيع أن تقدم مرشحين عنها في أغلب الدوائر الانتخابية سواء فى القوائم بنظام الفردي أو نظام القوائم.

- التماسك والالتزام الحزبي: حيث إن الانشقاقات والانقسامات أحد السمات الحزبية المصرية، فأحد الملامح الرئيسية للأحزاب المصرية أنه ليس لها خريطة مستقرة، وإنما على الدوام تجد إضافات لتلك الخريطة بقيام أحزاب جديدة تشمل في الأغلب أعضاء وقيادات انشقوا على أحزابهم الأصلية. وتقريبا، عرفت أغلب الأحزاب المصرية ظاهرة الانشقاق.

- الديمقراطية الداخلية للحزب: بمعني توافر آلية إدارة الصراع الداخلي في الحزب، حيث تتسم أغلب الأحزاب بغياب أو تراجع الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها، على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها، ومن ثم تعاني من ضعف المصداقية في أبرز المطالبات السياسية التي تطرحها على النظام السياسي، وهي المطالبة بمزيد من الديمقراطية. ولا شك في أن الأحزاب كمؤسسات للتنشئة السياسية وإعداد الكوادر و"حكومات ظل" لا يمكن أن تقوم بدورها أو تمارس نشاطها بحيوية من دون التدريب على صناعة القرار بشكل ديمقراطي. وتُقاس الديمقراطية داخل الأحزاب بعدد من المؤشرات، منها: البناء التنظيمي، وعملية صنع القرار الحزبي، ودوران النخبة الحزبية، وإدارة الصراع داخلها.

- مدى قدرة الأحزاب الجديدة والقديمة على التواصل مع الجماهير والتمايز في البرامج، فأحزاب المعارضة الرئيسية مثل الوفد والتجمع والناصري والغد والجبهة الديمقراطية والتي كانت محاصرة في ظل العهد البائد وكانت محرومة من التواصل مع الجماهير من خلال وسائل الإعلام ويتم التضييق عليها في العمل السياسي الجماهيري فكانت عضويتها محدودة ونفوذها السياسي ضعيفا. وهذه الأحزاب تواجه الآن تحدياً كبيراً يتمثل في مدى قدرتها علي كسب عضوية جديدة وزيادة نفوذها في المجتمع وتوسيع نشاطها ليشمل كل أنحاء مصر, ويتطلب مواجهة هذا التحدي أن تغير هذه الأحزاب خطابها السياسي ليطرح حلولا حقيقية لمشاكل المجتمع المصري. أما الأحزاب الهامشية والتي لا تملك رؤية سياسية متكاملة ولا تعبر عن قوي اجتماعية محددة ولا يتوافر لها العدد الكافي من الكوادر السياسية ولا تزيد علي كونها تعبيرا عن شلة أو

عائلة فإنه لا مستقبل لها خاصة بعد أن تم إلغاء الدعم الحكومي لها مما يجعلها غير قادرة علي مواصلة النشاط بإمكاناتها الذاتية.

وعموما، يمكننا القول استخلاص أن الفترات الانتقالية في مصر قد شهدت تطورا إيجابيا لتوافر العوامل المشجعة علي نضج التعددية الحزبية، وزيادة عدد الأحزاب القادرة علي المنافسة علي تداول السلطة, وإن كان هذا التطور لا يسير بشكل كاف نحو ما يأمل من تطور ديمقراطي.

الاستنتاجات وتوصيات الدراسة:

ترجع أهمية الأحزاب السياسية فى الأنظمة السياسية لما يمكن أن تقوم به من وظائف سياسية بالغة الأهمية فى المجتمعات الديمقراطية، وقد أسس الدستور المصرى للتنافسية السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية تجسيداً للقيم الديمقراطية التى تضمنها دستور ٢٠١٤، فإن هذه القيم لا يمكنها أن تكتسب قيمتها الحقيقة ويتم إرسائها، إلا إذا أقترنت بتداول سلمى للسلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، يضمن فيها النظام الانتخابى المطبق مشاركة فاعلة لمختلف شرائح وفئات المجتمع، وذلك من خلال التمثيل الحزبى لكافة الأحزاب السياسية والقوى والفئات المجتمعية.

يستخلص ما سبق بأنه يمكن القول بأن مستقبل الأحزاب السياسية فى دعم التحول الديمقراطى، مازال يواجه مجموعة عوامل ما بين الفرص والتحديات التى يمكن إيجازها فيما يلى:

١- قيام النظام السياسي بالاهتمام بإتاحة المشاركة وفتح المجال العام واستيعاب الأحزاب والقوى السياسية حتى المعارضة منها ما دامت تعمل وفق الإطار الدستورى.

٢- نشر ثقافة الديمقراطية فى أوساط المجتمع بواسطة الأحزاب ومساندة منظمات المجتمع المدنى.

٣- الاستمرارية فى القيام بالإصلاحات الداخلية للأحزاب لكى تتواكب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لتوفير المناخ المناسب لتحقيق الديمقراطية، حيث إنه لابد للأحزاب فى مصر من إصلاح بنيتها الداخلية وهياكلها ووضع برامج انتخابية ذات معالم محددة نابعة من الظروف والتحديات الواقعية للشعب المصرى.

٤- معالجة أزمة كون الممارسة الحزبية قد اتسمت بإنتاج نخب سياسية لا تتسم فى ممارستها بعملية الدمقرطة وإرساء الحكم الرشيد (الحوكمة).

٥- عدم التواجد السياسي للأحزاب السياسية في مصر وعدم قدرتها جميعاً علي جذب اهتمام المواطنين.

٦- ضرورة وضع برامج واضحة ومفصلة تلبي حاجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية الفعلية وذلك للحفاظ علي التنوع السياسي والثقافي والديني في مجتمعاتها.

٧- إقامة روابط حقيقية مع الجماهير, حيث تستطيع الأحزاب الناشئة أن تبني قواعد شعبية وانتخابية من خلال تقديم الآليات المختلفة، وكذلك الاستفادة من خبرات الأحزاب الأخري في هذا الشأن.

٨- حل أزمة التمويل ووضع استراتيجيات جديدة ومبتكرة لجمع التبرعات الصغيرة ولكن المنتظمة من قاعدة واسعة من المواطنين، وبما يتوافق مع قانون تنظيم الأحزاب.

هوامش الدراسة

١- انظر:
David Apter, The politics of Mmodernization(Chicago: University of Chicago press. 1965), p179

٢- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: على مقلد وعبدالمحسن سعد، (بيروت: دار النهار،١٩٨٠، ط٣)، ص ص٢٨ – ٣٨، ص ص ٧٩ – ٨٦.

٣- محمد رجب أحمد ، دور الأحزاب السياسية فى التنمية والبيئة: دراسة لبرامج الأحزاب السياسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٨م، ص١٠٩.

٤- الأحزاب السياسية فى مصر: واقع ما قبل ثورة ٢٥يناير، مركز محيط الدراسات السياسية والإستراتيجية، الثلاثاء ١٠ يوليو٢٠١٢م, فى الرابط التالى:
http://www.moheet.com/2012/07/10/1638956/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D

٥- يمكن الإطلاع علي نصوص القوانين بعد التعديلات علي موقع الجزيرة نت، فى الرابط التالى:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/92d34a5b-e547-4a65-9bef-ffb93afdcf07

٦- أحمد طه، التجربة الحزبية في مصر بعد الثورة بين التعثر والانطلاق، مركز رؤية للدراسات (سيتا)، خريف، ٢٠١٢العدد٣، فى الرابط التالى:
http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D

٧- يمكن الإطلاع علي نص التعديلات الخاص بالأحزاب السياسية الصادر من قائد المجلس الأعلي للقوات المسلحة، بتاريخ ٢٨ مارس سنة ٢٠١١، فى الرابط التالي:
http://kenanaonline.com/users/lawing/posts/295512

٨- عبدالغفار شكر، حركات الإحتجاج من الاستعداد الفوضوى إلي قلب الثورة، في د.عمرو هاشم (محرراً)، ثورة يناير قراءة أولية ورؤية مستقبلية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠١١ ، ط ٣)، ص ٢٧.

٩- محمد عبد العاطى، التكتلات الانتخابية في مصر: المشهد بعد ثورة يناير، مركز دراسات الجزيرة، السبت١٧يسمبر ٢٠١١، فى الرابط التالى:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/2011121712482610615.html

١٠- علي الدين هلال وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، يناير ٢٠١٣، الطبعة الأولى)، ص ٦٥.

١١- وائل عبد العزيز، الحياة الحزبية في مصر: صراع من أجل الوجاهة، موقع جريدة التحرير، بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٦، فى الرابط التالى:
http://www.tahrirnews.com/posts/281738/

١٢- وحيد عبد المجيد، أحزاب الثورة والخريطة السياسية الجديدة، موقع الأهرام الرقمى، ١٨ أبريل ٢٠١١، فى الرابط التالى:

http://www.ahram.org.eg/archive/issues-views/news/73579.aspx

١٣- محمد فايز فرحات، تحولات الخريطة السياسية في مصر بعد ثورة يناير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متابعات تحليلية، ٢٠١٧/١/٢، فى الرابط التالى:

http://acpss.ahram.org.eg/Portal/2/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/0.aspx

١٤- بوابة الأهرام الرقمى، بتاريخ ٢٠١٢/١/٢١، فى الرابط التالى:

http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx

١٥- حازم عمر، لماذا تقدمت المدنية وانحسرت الدينية، المركز الاقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، العدد ٢٢، نوفمبر وديسمبر ٢٠١٥، ص ٦.

١٦- إكرام بدرالدين، التكتلات الحزبية والانتخابات البرلمانية، جريدة الوفد، ١٧ يونيو ٢٠١٤، فى الرابط التالى:

_http://alwafd.org/%D8%AF-%D8%A5%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%AF%D8%

١٧- أحمد طه، التجربة الحزبية في مصر بعد الثورة بين التعثر والانطلاق، رؤية تركية، خريف ٢٠١٢، العدد ٣، في الرابط التالى:

http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7

١٨- هدي ميتكيس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، في على الدين هلال (محرراً)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدراة العامة، ١٩٩٩)، ص١١٣.

١٩- علي خليفة الكواري (وآخرون)، المسألة الديموقراطية في العالم العربي, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ط٢)، ص ٢٦٣.

٢٠- حسنين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، في على الدين هلال (محرراً)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدراة العامة، ١٩٩٩)، ص ١٧٩.

٢١- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص.٩٩

٢٢- حازم منير، الخارطة الحزبية والسياسية في مصر بعد ٣٠ يونيو، العربية نت، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣، فى الرابط التالى:

http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A

٢٣- جهاد عمر الخطيب، ظاهرة الانشقاقات الحزبية ومستقبل الديمقراطية فى مصر، إضاءات، ٢٠١٧/٤/٢٨ فى ٣:٢٦م، فى الرابط التالى:

https://www.ida2at.com/author/gehad-omar-khatib

٢٤- صفى الدين خربوش، خبرات متعددة: وجهة نظر حول الائتلاف الحزبي والحكومة الائتلافية، الإثنين ١١/يناير/٢٠١٦ - ١١:٠٤ ص، في الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/39798

٢٥- علي الدين هلال (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص .٦٨

٢٦- تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، المنتدي الدولي حول مسارات التحول الديموقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٥ - ٦ يونيو ٢٠١١، ص .٣٣

٢٧- نفس المرجع السابق ص .٣٤

٢٨- عبدالغفار شكر، لا بديل عن التطوير الداخلي للأحزاب السياسية، جريدة الأهرام, بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٥، فى الرابط التالى:

http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/413842.aspx

٢٩- عبد الغفار شكر، التعددية الحزبية والتحول الديمقراطى، جريدة الوطن، ٢-٧- ٢٠١٢، فى الرابط التالى:

http://www.elwatannews.com/news/details/22809

٣٠- نبيل عبد الفتاح، أزمة الأحزاب السياسية فى مصر، المركز العربى لبحوث والدراسات، الخميس ١١/ديسمبر/٢٠١٤ - ١٣:١٠ ص، في الرابط التالى:

http://www.acrseg.org/26461

٣١- يسرى العزباوى, مستقبل الأحزاب المصرية الجديدة, في؛ عمرو عبد الرحمن (تحرير)، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية, (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٢)، ص ص ١٢٨- ١٣١.